وفي كثرة المقدد وقلتها وظهوره وخفائه اقول يعني ان الفعل على نسبة واحدة والحال واحد
وان اختلفت مفعولاته في التركيب ففي بعض كالعوالم السفلية الظاهرة وضعفه كبسائط المركبات
كالأفلاك بالنسبة الى الأجسام السفلية وفي ظهور التركيب كالاجسام وخفائه كالقوى العقول
حتى ان اكثر الحكماء والمحققين انكروا تركيبها بل جعلوها بسيطة الحقيقة جنسه وفصله
للادلة العقلية والتنزيلية وهي كثيرة من العقلية ما برهن عليه وعلم بالبرهان ان كل صنع
فله جهتان جهة من حيث هو نفسه وهذا ظاهر لانه لا يعقل صنع بدون ذلك ومن التنزيلية
مثل خبر الرضا عليه السلام لعمران الصابي ان الله عز وجل لم يخلق شيئا فرأى قائما بذاته دون
غيره للدليل اراد من الدلالة عليه وفي كثرة التركيب كالعوالم السفلية فانها مركبة من
كل جهات ما فوقها وفي قلته كالعقول الأولى فانه مركب من فعل وانفعال الخاصة وفي كثرة القوة
وذلك كالمركبات من المركبات كما برهن عليه في العلم الطبيعي في تركيب الانسان الفلسفي الذي
هو انموذج من الانسان الآدمي وانه مركب في الواقع كثيرة وقد نادى الغرض فائل يا ايها الناس
ان كنتم في ريب من البعث فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة
وغير مخلقة لنبين لكم وهذا ظاهر وفي قلتها اي قلة الكثرة يعني ان الكثرة مخالفة للمراتب
فكثرة كثيرة اي صادرة من كثرات متعددة وكثرة قليلة اي غير صادرة من كثرات متعددة
بل من كثرة اولية فان قلت لم لم تفضل قلتم قلت قد ذكرت خلاف التعدد وهنا ذكرت قلة الكثرة
فافهم وفي ظهور التعدد كالامور الكلية وخفائه كالامور الجزئية فانها في الظاهر لا تعدد فيها
مثل زيد في الواقع ونفس الامر هو متعدد ولهذا ليس الشخص الواقع بالقرية واليد وذلك
لتعدد ما له وانما ذكر كما في قاويل قوله تعالى لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا ولملئت
منهم رعبا وفي قوله تعالى وذلك الفرية اهلكناهم واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا
فيها يعني اهلها وانما تعدد الاشخاص كزيد وعمرو وبعض وحوادثه ودوره ومروره
ولعمال ذلك معلوم ظاهره وخواه وآثاره واحواله كلها مثله لوجود تركيب معلوم فيه وبين

وصفه الا التي لبسند عن نفسه ووصفه لبسند عنه فافهم قلت لانها في الفعل على نحو اشرف البين
في الامكان اشرف منه اقول لانها اي كان الجهات المعتبرة في الفعل تمام فرض من وصفه الشيء و
التعدد والتركيب المشار اليهما سابقا على نحو اشرف للبرهن في الامكان اشرف منه وذلك لان
تنزيل العوالم لها كما اشرنا اليه سابقا لو كان باعتبار مفعولاتها وانما فرض لجوهاتها
باعتبار مفعولاتها في آية معرفتها في النفوس المجردة فان النفس العالمة اعني العقول اذا توجهت
الى معرفتها كان اثبت لها وادل عليها فتلوح فيها امكانات تلك الجهات في لحاظ مفعولاتها او
هذا معنى قولنا البين في الامكان اشرف منه وذلك لتنزه ذات الفعل عن كل ما يفرض لان
تلك المفروضات اثار كما تقدم قلت ولهذا كان في اكمل مراتب البساطة الامكانية يجب
لا كالوجود بشرط جهة التعدد الامر جهة المفاني اقول وما كان من جهة المفاني كالجهة ولو
بواسطة جهة المفاني الا في جانب المفاني وفي محل الاعتبار اعني العقول كلامنا لهذه المراتب
كما مر مكررا قلت وهذا هو الجواز الراجح الوجود وهو الوجود المطلق اي الوجود بشرط
وهو المتبين والعزم على ذلك هو الارادة اقول قولنا هو الراجح الوجود بالنظر الى علم في
الواجب تعالى وجب الوجود وفي حق المحدث ممكن الوجود اي جائز في فضاء الامكان الاول
امتناع العدم عليه ومعنى الثاني ان له العدم والوجود بالقياس اليه والمتبين الذي يترجح
الاول ولا مساواة للثاني فقلنا الذي هو راجح الوجود وعلة ما هذا الراجح ان المقتضي موجود
وقد اقتضى شيئا غير مشروط بغير نفسه فكان مطلقا غير مقيد وانما يجب على المعنى المصطلح عليه
لكون المقتضي فاعلا بعينه فبهام صدوره فكان بوجود الاقتضاء على جهة التجويز الغير الراجح
وهو مراد ناظمه لا قولنا الاشتراط اذ الوجود لشيء بشرط شيء ولشرط لا شيء وجود مقيد وهو الذي
يكلا نسميه وقولنا وهو المتبين اشارة الى ان المتبين الذكر الاول من قوله والعزم على ذلك
هو الارادة وذلك اشارة الى ما قدم وليس بوجه قلت ومعنى قولها خلقت نفسها انها
خلقت لا بمتبين غيرها اقول وهذا ظاهر وقد تقدم بيانه فلا فائدة الى اعادته قلت